



إسرائيل تخطط لضم غزة.. وسط لا مبالاة المجتمع الدولي

✎ إن قطاع غزة المنكوب لفي حاجة ماسة إلى أن يحظى باهتمام دولي عاجل.

إن ما يحدث في قطاع غزة المحاصر والمدمر حالياً يتجاوز بكثير مجرد كارثة إنسانية؛ إنه إعادة تشكيل جيوسياسي مدروسة.

إن إسرائيل تنفذ دون هوادة خطة لاحتلال الجزء الأكبر من غزة بشكل دائم، وهو ما سيكون له عواقب وخيمة تحتاج إلى شرح يُذكر بالنظر إلى ما نعرفه بالفعل عن الإبادة الجماعية المستمرة.

يرتكز جزء كبير من النقاش الدولي حالياً على مسؤول واحد: الدبلوماسي البلغاري نيكولاي ملادينوف، الذي عينته الولايات المتحدة الأمريكية مديراً تنفيذياً لـ «مجلس السلام» الذي أنشأته إدارة الرئيس دونالد ترامب حديثاً، وهو مجلس دولي أسس للإشراف على تنفيذ خارطة طريق غزة المكونة من 20 بنداً.

لكن القضية أكبر بكثير من مجرد بيروقراطي واحد مدعوم من سلطات واشنطن، إذ يتهم عدد متزايد من الفلسطينيين والمحللين السياسيين ملادينوف بخلق الظروف نفسها التي لا تزال تعرقل التقدم والانتقال بالاتفاق إلى مرحلته الثانية.

في هذا الإطار، يتطلب الانتقال الرسمي إلى هذه المرحلة الثانية - التي أعلن ترامب ومجلس السلام أنها بدأت في يناير 2026 - تنازلات فلسطينية شاملة من جانب واحد، وأبرزها نزع السلاح الكامل للفصائل المسلحة.

إن هذا المطلب يمثل وصفة لفشل المشروع برمته، لا سيما وأن إسرائيل قد أخفقت تماماً في تنفيذ أبسط متطلبات المرحلة الأولى من الاتفاق. فقد رفضت وقف توغلاتها العسكرية الروتينية، وأبّت سحب قواتها إلى خط الترسيم «الخط الأصفر» الذي كان من المقرر أن تحدده في الأصل، وما زالت ترفض منح تصاريح الدخول للجنة التكنوقراطية المكلفة بتولي الحكم المدني لقطاع غزة.

إن إصرار ملادينوف على نزع سلاح الفلسطينيين قبل إحراز أي تقدم في الاتفاق - دون أي ضمانات من إسرائيل بالاتمتثال - يقبل الرواية رأساً على عقب. فهو يعيد صياغة المجاعة الممنهجة وحصار الإمدادات الطبية ومواد البناء بشكل ساخر، معتبراً إياها تقصيراً فلسطينياً في الوفاء بالتزاماته.

وقسي الواقع، لا يملك ملادينوف أي أوراق رابحة؛ فهو مجرد ترس على آلة أكبر يتحكم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. فقد أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي صراحة أنه لا ينوي اتباع أي خارطة طريق للسلام، بل يخطط بدلاً من ذلك للاستيلاء التدريجي والدائم على غزة.

وفي مؤتمر عُقد في مستوطنة بالضفة الغربية المحتلة على 28 مايو الماضي، استعرض نتنياهو استراتيجيته بوضوح تام، متخلياً عن كل ازدواجية دبلوماسية: «نحن نضغط حالياً على حماس؛ نسيطر الآن على 60% من أراضي قطاع غزة - أتمت عمولون ذلك كنا عن 50%، ثم انتقلنا إلى 60%». توجيهاتي هي الانتقال إلى...» قال ذلك متوقفاً عندما صرخ أحد الحضور «100%!».

ابتسم نتنياهو ورد قائلاً: «لنبدأ خطوة بخطوة». أولاً، 70. لنبدأ بهذا. نحن نضغط عليهم من جميع الجهات، وستعامل مع الغياها».

هذه هي الخطة الفعلية للحكومة الإسرائيلية، والتي أعلنت جهاراً للجمهور المحلي. كان هذا الاعتراف سافراً لدرجة أن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو أعرب عن استيائه من صراحة نتنياهو. ففي شهادته أمام الكونغرس في الثاني من شهر يونيو، قال روبيو: «لدينا خطة، لكنها لا تدعو إلى ذلك»، في إشارة إلى التوسع الإقليمي الإسرائيلي.

لكن روبيو سرعان ما عاد إلى الموقف المعتاد لوشنطن: «وفي نهاية المطاف، نحن نهم أن ما نريده، وأعتقد أن ما يريده الإسرائيليون في نهاية



بقلم:

د. رمزي بارود

المطاف، هو غزة تحكمها جهة غير تابعة لـ «حماس».

وبينما لا تتمثل الأولوية المُلحة للفلسطينيين في الحكم، بل في توفير الغذاء المتقدم للحياة، والمياه النظيفة، والأدوية، وتأمين احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، ينظر نتنياهو وروبيو إلى الأزمة برمته من منظور سياسي. وتتقوم الخطة الأمريكية الإسرائيلية على تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه بالكامل بالقوة العسكرية، وذلك من خلال الخنق الدبلوماسي والمجاعة المُفعلّة.

جاء رد نادر وحاسم من المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، الذي لخص موقف الأمم المتحدة بوضوح: «يجب أن تكون غزة بالكامل للشعب الفلسطيني». لكن المشكلة تكمن في أن خطاب الأمم المتحدة لا يدعّمه أي آليات إنفاذ حقيقية. لقد وقع المجتمع الدولي في فخ محكم، إذ فُوض مصير قطاع غزة إلى إدارة ترامب ومجلس السلام التابع لها. فحتّى اللجنة التكنوقراطية المُعيّنة أصبحت هامشية تماماً، ومستبعدة من عملية صنع القرار التي تُركت حصراً للدبلوماسيين الخاضعين لسلطة البيت الأبيض.

لا يزال الوضع على الأرض كارثياً.

فمنذ دخول وقف إطلاق النار الهش والمُخترق حيز التنفيذ في 10 أكتوبر الماضي، أسفرت الانتهاكات والغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة عن مقتل ما يقرب من ألف فلسطيني وإصابة آلاف آخرين، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وبإضافة هذا العدد إلى الخسائر الفادحة التي شهدتها أول عامين من الحرب، تجاوز العدد الرسمي للقتلى الفلسطينيين 73 ألفاً، مع إصابة أكثر من 173 ألفاً آخرين.

علاوة على ذلك، خلصت دراسات وبائية موثوقة ومجلات طبية إلى أن عدد الوفيات الحقيقي أعلى بكثير.

مع وجود ما يقرب من جميع سكان غزة الذين يعيشون في خيام دون المستوى المطلوب ويعتمدون على الحصاص الغذائية الضئيلة المسجوح بها عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية، فإن المطالبة بتنازلات سياسية مقابل توفير الغذاء الأساسي هو أعلى أشكال الانحطاط الأخلاقي.

إن خطة نتنياهو «التدريبية» لضم غزة - لا تتوقف على قرارات الفصائل الفلسطينية؛ فخطته التوسعية تُحدد بمعزل عن أي استجابة فلسطينية. يتعين على الدول العربية والإسلامية وحلفائها تغيير استراتيجيتها الدبلوماسية جذرياً، والإصرار بحزم على فصل المساعدات الإنسانية تماماً عن مستقبل إدارة قطاع غزة أو نزع سلاحه.

لا يمكن التسامح مع التجويع كوسيلة ضغط سياسي لمجرمي الحرب. وقد تشجع نتنياهو بفضل تاريخه من الإفلات من العقاب الدولي، حيث يتحدث علناً عن توسيع نفوذه العسكري بغض النظر عن عواقب هذا العمل.

لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يذكر حكومة إسرائيل بأن بقاء ملايين من السكان الفلسطينيين لا يمكن أن يكون رهينة للمطوحات السياسية لتحالف متطرف يقوده نتنياهو.

✎ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

✎ كتبت اتفاقيات العمل الدولية تعريفاتها في عالم واضحة فيه ملامح المستغل والضحية. لكن ثمة حالة لم تكن في حسبان تلك التعريفات: طفل يجزّ عربة في الركام لأن أباه لم يعد موجوداً. في غزة يعمل الطفل لأن الحرب محت المعيل وأبقت الأسرة. هذا عالم آخر، غائبة عنه كل المفردات التي تعرفها القوانين.

قبل غزة، كان الرقم وحده كافياً للصدمة. مئة ومائة وثلاثون مليون طفل في العالم

يعملون اليوم وفق تقرير مشترك بين منظمة العمل الدولية واليونيسف صدر في يونيو 2025، نحو اثنين من كل خمسة منهم في أعمال تصفها الأمم المتحدة خطرة على صحتهم ونموهم، إفريقيا جنوب الصحراء تحتضن النسبة الأكبر بسبعة وثمانين مليون طفل، أي ثلثا العدد العالمي، يعمل معظمهم في الزراعة.

وراء كل رقم منها طفل ترك المدرسة لأن أسرته لا تستطيع الاستغناء عما يجنيه، أو لأن المدرسة لم تكن موجودة أصلاً. والتقرير نفسه يكشف أن معدل عمالة الأطفال في مناطق النزاعات يبلغ أربعة أضعاف ما هو عليه في المناطق الآمنة.

هذا النوع من الفقر يمكن تتبعه وقياسه والعمل على معالجته، وقد بنت الأمم المتحدة حوله منظومة كاملة من الاتفاقيات والبرامج والأيام العالمية. لكن الفقر الذي تصنعه الحرب لا يشبه الفقر الذي تعرفه كل هذه المنظومة.

في عام 2015 تعهد العالم بالقضاء على عمالة الأطفال بحلول 2025. جاء العام ومضى، والهدف لم يتحقق. التقرير المشترك بين منظمة العمل الدولية واليونيسف يقول إن الوصول إليه يتطلب وتيرة أسرع بأحد عشر مرة مما هو قائم اليوم.

هذا الإخفاق وحده يستحق وقفة، لكن الأخطر منه أن كل الحسابات والخطط والبرامج بُنيت على افتراض أن العالم يسير في اتجاه واحد. الحروب لم تدخل في المعادلة بوصفها متغيراً يعيد رسم المشهد من الأساس. في غزة وحدها، ستمتد وستون ألف طفل خارج المدرسة للعام الدراسي الثالث على التوالي. لم يصنفهم أحد عمالاً، ولم يحسبهم أحد في أي إحصاء.

اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1989 هي الأكثر توقيعاً في تاريخ المعاهدات الدولية. تقول إن لكل طفل الحق في التعليم والحماية واللعب والنمو في بيئة آمنة. لكن الحقوق المكتوبة لا تقرأها الطائرات، منذ



بقلم:

نبيلة رجب

في الأول من يونيو تحنفل شعوب كثيرة بيوم الطفل، وإن كانت الأمم المتحدة قد خصصت العشرين من نوفمبر

لهذا اليوم رسمياً، وفي الثاني عشر من يونيو يُحيي العالم يوم مكافحة عمالة الأطفال. أحد عشر يوماً تفصل بينهما، وطفل واحد يجمعهما. الأيام العالمية ليست بلا قيمة. هي تضغط على الحكومات، وتحرك الرأي العام، وتبقي القضايا حاضرة في النقاش. لكنها ضمنت لعالم تعمل فيه المؤسسات ولو بعدها الأذى.

يوم الطفل العالمي ويوم مكافحة عمالة الأطفال يفترضان أن ثمة طفلاً يمكن الوصول إليه، ومدرسة يمكن إعادته إليها، وسلطة يمكن محاسبتها. عندما لا يتحقق أي من هذه الشروط، تصبح هذه الأيام أقرب إلى طقس سنوي منها إلى أداة تغيير. وحين تجتمع في المرء عين القانونية وقلب الأم، يصعب قراءة هذه البيانات دون أن تتساءل إن كان العالم يحتفل فعلاً، أم يُخفّ وطأة ذنبه بحفلة سنوية.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 تُدرج استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة ضمن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وهي في ذلك تعني تجنيدهم مقاتلين أو استخدامهم في العمليات العسكرية. وهذا تقدم قانوني حقيقي لا يُكر. لكن الاتفاقية صيغت لمعالجة الاستغلال المقصود، حيث يوجد طرف يستخدم الطفل لغرض محدد.

أما الحرب التي تمتح الأب والأم والمدرسة والحي دفعه واحدة، فلا أحد يستخدم الطفل، لكنه يجد نفسه معيلاً لأسرة بقيت دون سند. لا يقع هذا تحت بند التجنيد، ولا تحت بند الاستغلال. هذه الحالة تقع خارج كل تعريف، وخارج كل مظلة حماية.

في مكان ما من غزة، طفل يجزّ عربته اليوم دون أن يعرف أن العالم خصص يوماً للاحتفاء بطفولته، ويوماً آخر لمكافحة عمالته. لا يعرف الاتفاقيات ولا الأهداف ولا البيانات. يعرف فقط البحث بكل وسيلة ممكنة من أجل أن يجد الماء.

rajabnabeela@gmail.com

ماذا يعني ربط الأمن التركي

بالاستقرار في سورية ولبنان؟

على إرساء الاستقرار، ويتطلب ذلك المساعدة في إعادة الإعمار من أجل العودة الطوعية لملايين اللاجئين، والنهوض اقتصادياً، بما يمكن سورية من مواجهة الأوضاع المعيشية الصعبة.

وهناك مهمة على قدر كبير من الأهمية، تلك التي تشكّل الدافع المباشر لحديث أردوغان، وتتعلّق بالتهديد الإسرائيلي لسورية ولبنان، وهو ليس تفضيلاً، ولا يمكن فصله عن باقي التحديّات التي تواجهها السلطة السورية الجديدة في مساعيها إلى تعافي سورية. وهنا تجب الإشارة إلى نقطة مهمة جداً تتمثل في إغلاق

أبواب الدعم والاستثمارات الدولية عن سورية التي تبدو مشروطة بمطالب تتعلق بالسيادة والدور.

لا يمكن حماية تركيا إذا كانت سورية ولبنان غارقتين في الفوضى وتواجهان التهديدات الإسرائيلية المستمرة، وأيّ حاكم تركي يفكر من منظور استراتيجي، ويحسب بعيداً عن مصالحه الضيقة، لا بدّ له أن يترجم هذا إلى إجراءات فورية من منظور توسيع دائرة الأمن القومي لبلاد، وهذا يفرض على تركيا أن تتخذ خطوات عملية، وبسرعة شديدة، عليها أن تغادر موقف المساندة بالكلام إلى المساندة بالفعل، وألا تتكفي بما هو قائم، وتنتقل إلى ترتيبات مرحلة الأمن المشترك.

هناك من يعتبر تصريح أردوغان تبريراً للوجود العسكري التركي في شمال غربي سورية، وربط المناطق التي تنتشر فيها تركيا عسكرياً بأمنها ونفوذها، ومن أجل نقادي ذلك يجب على تركيا أن تتعامل مع سورية ولبنان شريكين مستقلين، ولولا دعمها ومساندتها لإسرائيل، بما في ذلك تقديم دعم عسكري مباشر للبلدين من أجل وقف الاعتداءات الإسرائيلية، وفي وسع أنقرة أن تتحرّك لدى واشنطن وموسكو وبكين وأوروبا من أجل معادلة شرق أوسطية لا تكون لإسرائيل فيها الكلمة الأولى.

✎ كاتب صحفي سوري.

بقلم:

بشير البكر

✎ أمن تركيا من أمن سورية ولبنان. هذا ما جاء على لسان الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان قبل أيام، في اجتماع الكلمة النيابية لحزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي،

فتنطق إلى الهجمات والمجازر الإسرائيلية في فلسطين ولبنان وسورية. ومهما يكن من أمر، فإنّه عنى بهذا عدّة مسائل ذات مفعول واحد، مترابطة كانت أو منفصلة. وما يجري عند حدود تركيا لن يبقى هناك، وسيميل إلى داخلها، عاجلاً أم آجلاً، ذلك أنّ سورية ولبنان تقعان في مجال الأمن الحيوي التركي.

وهذا يعني أنّ نفوذ تركيا الأمني لا يقف عند حدودها الطبيعية، بل يمتدّ إلى داخل سورية ولبنان، فإذا اقتربت إسرائيل من بيروت ومدشق فإنّها ستصبح أقرب إلى أنقرة، وفي حال انهيار الوضع الراهن في سورية، فإنّ ملايين اللاجئين سيستقون من جديد عبر الحدود، وستنتقل الفوضى إلى داخل تركيا.

في الأحوال كافة، يجب أخذ الكلام على محمل الجد، لأنّ تركيا كانت خلال العقدَيْن الأخيرين طرفاً أساسياً فيما يحدث داخل سورية، فقد أيدت الثورة ضدّ حكم بشار الأسد، ووقفت عام 2011 إلى جانب ثورة الشعب السوري بنقلها كله، بما في ذلك عسكرياً، وتحملت أعباء استقبال قرابة خمسة ملايين سوري على أرضها، لا يزال القسم الأكبر منهم يعيش هناك، ولولا هذا الموقف التاريخي لكان مصير الحدث السوري مختلفاً كلياً عمّا هو عليه اليوم.

وقد أسهمت تركيا، وعلى مدى سنوات، في حماية أجزاء واسعة من سورية، وقدمت خدمات كبيرة للشعب السوري، ولولا دعمها ومساندتها لما تمكّنت الفصائل العسكرية من ترتيب وضعها واستعدّت لعملية إسقاط النظام. يكفي تخيل الوجه الآخر من الصورة حتّى يُفمّن الدور التركي بلا مبالغة أو أوهاج.

لم يغيّر انتصار الثورة على نظام الأسد التزامات تركيا تجاه سورية، بل زاد منها، وأضاف إليها مهام جديدة تتعلق بالمساعدة

أزمة الثقافة العالمية في عصر التحول الرقمي

بقلم: د. خالد صلاح حنزي

بقلم: د. خالد صلاح حنزي

بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع توقعات بأن تتجاوز 4.5% بحلول عام 2030، وفقاً لتقارير اليونسكو والبنك الدولي لعام 2024. وهذه الأرقام تؤكد تحول الثقافة من نشاط هامشي إلى محرك اقتصادي استراتيجي.

وعلى الرغم من هذا النمو المطرد، يرى الفيلسوف البريطاني مارك فيشر أن الرأسمالية المتأخرة تفرغ الثقافة من مضمونها التقدي، وتحولها إلى خلفية ترفيفية لآلة الإنتاج، وهو ما يتجلى بوضوح في سيطرة الخوارزميات الرقمية على توزيع المحتوى الفني. وتشير دراسة صادرة عن «معهد بروكينجز» في عام 2025 إلى أن 68% من المحتوى الثقافي الرقمي العالمي خاضع لآليات ترشيح تجارية تهدف إلى تعظيم وقت المشاهدة بدلاً من تعزيز القيمة الجمالية، بما يعكس توتراً مستمراً بين الكفاءة السوقية والأصالة الفنية.

لم تكن ظاهرة دمج الفن بالسوق وليدة العصر الرقمي، بل لها جذور تاريخية عميقة تعكس تفاعل المبدع مع متطلبات العيش. فقد أسس الرسام الهولندي رامبرانت في القرن السابع عشر مشغلاً تجارياً لبيع أعماله وأعمال زملائه، بينما وظف روبينز مساعدين في رسمه لرسم الخلفيات ومزج الألوان، وفتح أبواب ورشته للجمهور مقابل رسوم دخول. وهذه الممارسات التاريخية تظهر أن المبدع لم يكن معزلاً عن السوق، بل حاول دائماً التوفيق بين الاستقلالية الفنية والإستدامة المعيشية، وهو ما يثبت أن الاقتصاد والإبداع قاطعا تاريخياً قبل ظهور المصطلحات الحديثة.

ولم يعد المبدع يتعامل مع سوق محدود، بل مع منظومة رقمية عالمية تعيد صوغ الذائفة بسرعة فائقة. ويشير عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو إلى أن رأس المال الثقافي لم يعد حكراً على النخبة، بل صار سلعة تنتج وتستهلك بكميات هائلة، ويوجد تحولات ديموغرافية الطبقة بأشكال جديدة، ووجود تحولات ديموغرافية واقتصادية عميقة تعيد تشكيل مشهد العمل الإبداعي.

ويرتبط هذا التحول الجوهري بمرحلة ما بعد الحداثة التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ورفضت السرديات الكبرى التقليدية في التذوق الفني؛ إذ أدى انتشار الراديو والتلفاز فم المصنّات الرقمية إلى طمس الحدود بين الثقافة الجماهيرية وثقافة النخبة، وهو ما رآه نقاد كثيرون شكلاً من أشكال الابتذال. وتوضّح دراسة منشورة في مجلة & Culture,Society, Economy في عام 2023 أن 72% من المستهلكين في الأسواق الناشئة يفضلون المنتجات الثقافية السريعة الاستهلاك على الأعمال العميقة، مما يعكس تحولا في أولويات التلقي الفني وعلاقته ببايق الحياة المعاصرة. ولا يمكن إنكار الدور التنموي للصناعات الثقافية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تضرب القطاعات التقليدية. فيحسب تقرير مؤتمر الأمم